

برل الاشتراك عن سنة

١٠٠ في مصر والسودان

١٥٠ في سائر الممالك الأخرى

عن هذا الممدد ٢٠ ملياً

الاربعونيات

يتفق عليها مع الإدارة

المجلة

بجهد الجمعية للدراسات والبحوث والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Litteraire

Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها

ورئيس تحريرها السئول

احمد حسن الزيات

الإدارة

دار الرسالة بشارع السلطان حسين

رقم ٨١ - ما بين - القاهرة

تليفون رقم ٤٢٣٩٠

العدد ٩٢٨ « القاهرة في يوم الاثنين ٩ رجب سنة ١٣٧٠ - ١٦ إبريل سنة ١٩٥١ - السنة التاسعة عشرة »

فالحكم والأمثال والأقوال السائرة نوع من التفاسف
يستمد أصوله من القوانين الدينية؛ وهذه كما رأينا في مقال سابق
من هذا البعث تستند إلى القرينة الروحانية التي تبيت في
كيان الإنسان

فالحكم في القرآن والحديث مثلاً على نوعين : -

(١) نوع يصلح الأخلاق والفلسفة العملية في السلوك الإنساني
(٢) نوع يتوسع في الوعظ والإرشاد ويلجأ إلى الأمثال
الشعبية المستمدة من صميم الحياة اليومية وعبر الأيام والحوادث
قديمها ومعاصرها ليمرز الحكمة الخلقية والفلسفة القرآنية
العملية بشروح مبسطة تخدم سبيلها إلى قلوب الخاصة
وعقول العامة من الناس في لغة مستمدة من شتى أوجه النشاط
الإنساني الدنيوي

فالنوع الأول إذن يصلح المشاكل الخلقية الروحية على أسس
منطقية، العقل والروح من أسسها. والنوع الآخر يتم الاجتهاد
فيضرب الأمثال بالحياة العملية وعبر التاريخ، ويجمعها في أسلوب
محسوس ملموس، الإقناع فيه يستند إلى اختيار الناس
وما يتواردونه من أبناء وحوادث، وما يلاحظونه من خير أو شر
في نشاطهم الدنيوي

وكلا النوعين في الإسلام متمم للآخر، وكلاهما قوام على نشر
رسالة الدين على أوسع ما يكون الانتشار، وحافظ للأسس
الجمهورية والتفصيلية للوظيفة الدينية التي جاء بها القرآن وشرحتها

١٠- الدين والسلوك الانساني

للأستاذ عمر حليق

التعاليم الدينية والقانون:

القوانين الخلقية للجماعة تؤلف جزءاً أصيلاً جوهرياً للنظام
الاجتماعي الذي تبيت عليه والذي يمتوح الفرد منه سلوكه
ويستمد عليه في سلانه مع الناس. فالقوانين الخلقية هي أسبق
من العادات والتقاليد والنظم والشرايع القانونية (المدنية) في
توجيه السلوك الإنساني. وقد يأتي حين من الدهر تخرج فيه
هذه العناصر جميعها لتؤلف الأسس الجوهرية للنظام الاجتماعي،
ولكن القوانين الأخلاقية تظل محتفظة بمكانتها الرئيسية، مهمة
على بقية العناصر التي يتألف منها النظام الاجتماعي (١)

والنارس للمجتمعات البدائية يدرك كيف أن القوانين
الأخلاقية (الدينية) تخدم من يبر عنها في الحكم والأمثال التي
تلمب دوراً كبيراً في تلوين السلوك الإنساني بطابع الرشاد
والطهارة والعمل الصالح

الحديث وتراث السلف الصالح

ومن هذا النماذج استمد أهل الاجتهاد العمون على استنباط التشريع الذى صاحب نمو الجماعة الدينية واتساع حاجاتها الدنيوية، وتطور أوضاعها الاقتصادية والسياسية، وازدياد حياتها الاجتماعية تقدماً وتشويشاً. وهذا التطور الطبيعي الذى لا مفر منه هو الذى استدعى أكثر فأكثر تحديد العقيدة الدينية، والسعى لإحاطتها بسياج من الرقابة تحول دون التحريف والتأويل، وتهدف صيانتها من سوء الاجتهاد الذى كثيراً ما يلتبس عليه تحديد جوهر العقيدة فى خضم هذه السخيرة الطائلة من الحكم والأمثال والمبر الذى استشهد بها القرآن والدين والسلف المسالحي فى معرض شرحهم لذلك الجوهر

ولعل هذا الاتباس هو السبب فى ضلال بعض الكتاب المعاصرين الذين يحاولون تطبيق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة على تعاليم الإسلام، أو تبرير هذه النظم على ضوء الحكمة والفلسفة الإسلامية

فهذا النوع من الاجتهاد يتطلب تحفظاً بالغاً فى البحث والاستقراء. والمنهج العلمى الصادق لا يقتبس الفقرة من سجل مجردة عن المعنى الشامل الذى استعملت فيه تلك الفقرة، والأمانة فى الاقتباس والاستشهاد تستوجب استعراض المجال الواسع الشامل الذى جاءت منه تلك الآراء أو المعانى أو الحكم التى اقتبست واستشهد بها. فبعض كبار الأئمة مثلاً يراعى شرح أسباب نزول الآيات القرآنية والأحاديث النبوية قبل أن يجيزوا بفتوى أو بدلوا برأى له بالعقيدة الدينية مساس مباشر

ولقد رأينا أن الاجتهاد والتشريع يصاحبان نمو الجماعة وتطورها التاريخى، فينشأ إلى جانب الفلسفة الدينية بمعناها الشامل فلسفة اجتماعية تعتمد عناصرها من التطور الجديد وما يخلقه من محاسن أو مساوى. وقد تكون التعاليم السماوية قد حددت وظيفة الدين إزاء هذه العناصر المستجدة تحديداً بيناً واضحاً، وفى مثل هذه الحالة لا يمكن للتعاليم السماوية أن تتحمل سوء الاجتهاد. وقد يحدث أن تكون إشارة التعاليم السماوية إلى العناصر المستجدة فى التطور الاجتماعى إشارة مستترة؛ التعرف عليها يتطلب مزيداً من الاجتهاد والبحث والاستقراء. ومثل هذا

الوضع يلقى على أمانة الجهد والباحث عبئاً جليلاً لا يكفى للقيام به مجرد الاقتباس والاستشهاد المجرد من المعنى الشامل للنص الأصيل كما يبدو مع الأسف عند كثير من الذين حاولوا معالجة التطور الاجتماعى على ضوء التعاليم السماوية. ودراسة النصوص الدينية فى ناحتها الاجتماعية عمل خطير، والاستمداد للقيام به يتطلب - بالإضافة إلى إخلاص النية والنزاهة العلمية وصواب منهج البحث - توفراً على طيبة المجتمعات التقليدية التى نزلت عليها تلك التعاليم. واقد وفر علم الأثنروبولوجيا لنا فى هذا العصر أسلحة نستطيع به أن ندرس - على قدر الإمكان - عقلية تلك المجتمعات ونظمها وأساليب تفكيرها ومعيشتها وألف نوع ونوع من هذه المعجزات التى تقبىن بها المجتمعات الحديثة عن المجتمعات القديمة

والمولك الإنسانى فى جوهره متماثل فى الجماعات البدائية والجماعات المتقدمة وإن اختلفت أساليب ذلك المولك بفضل التطور الحضرى. ووظيفة الدين الاجتماعية فى جوهرها لم تتأثر بالتطور الحضرى، إذ أن الدين - كما رأينا فى مقال مضى من هذا البحث - من الخصائص الفريزية التى ولدت فى النفس البشرية كالأكل والشرب والزواج. وقد ارتقت أساليب الناس فى إشباع هذه الفرائض الجسدية بارتقاء الحضارة، إلا أن جوهر تلك الفرائض لا يزال كما كان عليه منذ طرد آدم وحواء من الجنة. ومثل هذه الحقيقة تنطبق بشكل أدق وأصدق على الحياة الدينية الروحية والحياة الدينية فى جميع مراحل التاريخ الدينى، مستندة إلى أنجماين كلاهما يمزج الآخر

أولهما: - التطلع إلى الخالق الأعظم الذى بيده الحياة والموت وهو على كل شىء قدير

وثانيتها: - الامتثال إلى تعاليم ومثل وقيم أخلاقية توجه السلوك الإنسانى وتمده للحياة الصالحة السعيدة فى الدنيا والآخرة. ومن الصعب جدا كما قال الأستاذ (برات) أن تفرق بين هذين الأنجماين (١)

فاذا سمحنا لأنفسنا بأن نصف الأنجما الأول بأنه العقيدة

في عالم مضطرب ، ومن العبث الذي لا طائل منه أن ينساق الصالحون والمشرعون الاجتماعيون لتليل من العقيدة الدينية والتصدي لحقائقها . فهذه الحقائق تستمد وجودها من الغريزة الدينية ، والغريزة الدينية تلمب دوراً رئيسياً في أي لون من ألوان الإصلاح الاجتماعي بمناه شامل

ومن العبث أن نحارب الحياة الدينية لأن بعض مظاهرها قد تحمل ألواناً من الشذوذ لا يستميه السلوك الإنساني في عصر الرادار والطاقة الذرية . فالحقائق الاجتماعية التي تركز وراء تلك المظاهر لم تندثر ولن تندثر لأنها سنة الله في خلقه ولن تجد لسنته تبديلاً . والإصلاح الصادق النافع لا يستهدف معالجة الظواهر وإنما يدلف إلى الجوهر ؛ عندئذ يسهل التوجيه وتزداد الرغبة في الإصلاح بين المصلح والذي يرغب في إصلاحهم

وهذا العبث يصح إطلاقه كذلك على وجود بعض حفظة الدين في التهرب من الفصل بين سلامة العقيدة الدينية وبين الاجتهاد في إعادة الدرس في وظيفة الدين الاجتماعية على ضوء التطور الذي استجد في حياة الجماعة الدينية المعاصرة . فجوهر العقيدة الدينية لا خوف عليه لأنه من الفرائض التي لا تندثر ، وإنما الخوف أن يزداد نفور الناس من الامتثال إلى التعاليم الاجتماعية لتلك العقيدة فيفقد الدين إحدى دعائمه القوية وهي الوظيفة الاجتماعية التي هي جزء من ذلك الأنحاء المزدوج في الحياة الدينية ؛ ألا وهو التطلع إلى الخالق عز وجل كمصدر للحياة الروحانية ، والسير على الأرض بتوحيه تعاليمه السماوية

نيويورك « بحث صلة » عمر هليلج

ظهر المجلد الثالث

من كتاب

وحي الرسالة

فصول في الأدب والنقد والسياسة

والاجتماع والقصص

للأستاذ أحمد حسن الزيات

الدينية ، والثاني بأنه الوظيفة الاجتماعية للدين ، فإن على الباحث في وظيفة الدين الاجتماعية أن يراعى أشد المراعاة تمازج ذينك الاتجاهين ، وإلا فإن أسلوبه في البحث لا يبحق الفهم ولا يتمشى مع حقائق الوضع الاجتماعي ، ولا يأخذ بعين الاعتبار جوهر السلوك الإنساني بمناه شامل وهو صدق المعاني وأقربها إلى الحقائق الاجتماعية التي شرحتها لنا (دبركهايم)

إذن فاستنباط التشريع الجديد من التعاليم السماوية واجتهاد الباحثين في علاقة تلك التعاليم بالحقائق الاجتماعية يجب أن يتقيد بهذا التمازج الطبيعي الذي لا مفر منه بين العقيدة الدينية والحقيقة الاجتماعية

وبمثل هذا المنطق يمكننا أن نمالغ موقف الجلود الذي يقفه بعض حفظة الدين في العصر الحاضر إزاء التطور الاجتماعي الذي صاحب نمو الجماعة الدينية . فدراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة عماسنها ومساوئها يستوجب على حفظة الدين أمرين : -

أحدها التسلح بعلوم مستجدة كعلم الأنتروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي وعلم التاريخ الثقافي وغيرها من ألوان المعرفة الحديثة القشمة لزيادة تبصرهم في العلوم الدينية وتسلحهم بالسنة العلم الحديث لنشرها بين الناس والدفاع عنها إزاء العبث وسوء الاجتهاد . والآخر يستوجب تفهماً صادقاً للمشاكل الجوهرية في التطور الذي ألم بحياة الجماعة في شتى أوجه النشاط الإنساني . فتحت لواء هذا التطور تنطوي أصناف مع الملباسن والمساوي خلقتها الفلسفة والثورات الصناعية وتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية وماخلفته عن عقد ومشاكل ، وما وفرته من أسباب التمه والإفراء ومن أسباب التفكير الحديث ، وكل ذلك خصائص لم تختبرها المجتمعات القديمة التي نزلت عليها التعاليم السماوية في العصور النابرة . ولما كان الإسلام يصلح لكل زمان فإن وزر القصور في إعادة فتح باب الاجتهاد بأسلحة العلم الحديث وزر خطير ، والقصور عن التقييم به مع القدرة عليه أم عظيم

وخلاصة القول بصدد هذه النقطة من البحث أن في علوم العصر معاول جديدة لتفهم الحقيقة الدينية ووظيفةها الاجتماعية